حملة الدعم السريع الانتقامية تقتل العشرات وتشرد عشرات الالوف في شرق الجزيرة

29 أكتوبر 2024

يدين المرصد السوداني لحقوق الإنسان بأقوى العبارات سلسلة الأحداث المأساوية التي لا تزال تشهدها حوالي 30 قرية وبلدة في منطقة شرق الجزيرة وسهل البطانة. وتشهد المنطقة تصاعداً خطيراً في وتيرة الاعتداء على المدنيين، في قراهم وعلى طرق النزوح، منذ 21 أكتوبر 2024. وقد أسفرت هذه الاعتداءات عن سقوط عشرات القتلى والمصابين وتشريد 46,700 مواطن ومواطنة، حسب تقديرات الأمم المتحدة. ويأتي أغلب هؤلاء النازحين من مدينة تمبول ومحيطها من القرى المجاورة، وبينهم أعداد كبيرة من الأطفال والمسنين والمرضى. وقد سجّلت منظمات الإغاثة وصول 39,600 منهم إلى مدينتي كسلا والقضارف، بينما لا تزال هناك أعداد غير معروفة تهيم في الطرقات بحثاً عن مكان آمن. والمعروف أن هذه القرى استضافت أعداداً من النازحين من الخرطوم فيما سبق، وبعض نازحيها الحاليين انتقلوا بين أكثر من قرية منذ بدء حملات الدعم السريع الجارية. وقد سبق أن وثّق المرصد السوداني لحقوق الإنسان هجمات مماثلة في جنوب وغرب وشمال الجزيرة في تقرير موسّع صدر في يوليو من هذا العام.

يحمّل المرصد السوداني لحقوق الإنسان قوات الدعم السريع وقيادتها العليا والميدانية، وعلى رأسها محمد حمدان دقلو وشقيقه عبد الرحيم دقلو وقائد عملياتها اللواء عثمان عمليات، المسؤولية المباشرة عن هذه الانتهاكات الخطيرة التي تمثل خرقاً صارخاً لكافة القوانين الوطنية والمعايير الدولية. كما يُحمِّل قيادة الجيش السوداني مسؤولية اتباع تكتيكات عسكرية تهّدد حياة المدنيين وكرامتهم، عبر أساليب تعرّضهم لخطر مباشر في غياب أي خطط للحماية أو التأمين. وقد تجلّي ذلك في إعلانها انضمام أبو عاقلة كيكل، القائد السابق لقوات الدعم السريع في الجزيرة، بدون اتخاذ أية تحوطات لحماية سكان المنطقة المستهدفة من عمليات انتقامية كانت متوقعة، ما شكل فشلا استخباراتياً وعملياتياً. وقد تكرر هذا الفشل والتقصير المريب في عدة مناطق من الجزيرة ودفع المواطنون وحدهم ثمنه.

تؤكد التقارير التي حصل عليها المرصد السوداني لحقوق الإنسان أن قوات الدعم السريع شنّت هجمات انتقامية منظمة في مناطق شمال وشرق الجزيرة. على سبيل المثال، استهدفت قوات الدعم السريع المدنيين في قريتي السريحة وأزرق بشمال وشمال غرب الجزيرة، وبلدة تمبول والقرى المجاورة لها في شرق الجزيرة. وأسفرت هذه الهجمات عن مقتل أكثر من 125 شخصاً وجرح العشرات. كما أدّت الهجمات الواسعة على قرى شرق الجزيرة إلى قتل العشرات وتشريد أكثر من 46 ألف شخص في خمسة أيام. ويتعمّد أفراد هذه القوات استهداف الأطفال والنساء وكبار السن. وتمثل هذه الجرائم انتهاكاً واضحاً لاتفاقيات جنيف لعام 1949، التي تلزم الأطراف المتنازعة باحترام كرامة المدنيين وحمايتهم.

أشارت التقارير الواردة من المنطقة، إضافة إلى حالات القتل خارج نطاق القانون، والتعذيب والإهانة، إلى وقوع حالات اغتصاب ومضايقات جنسية للنساء على يد هذه القوات. كما قامت قوات الدعم السريع بالتهجير القسري للمواطنين، ونهب الأسواق والمنازل والاستيلاء على ممتلكات الأفراد والعائلات، بما في ذلك الأموال والسيارات. وتؤكد مقاطع الفيديو، التي صوّرها ونشرها جنود الدعم السريع بأنفسهم، وقوع حالات كثيرة من العنف والتعذيب والإهانة ضد المدنيين العزل. وأفادت شهادات أفراد وعائلات فرّت من المنطقة إلى اعتداءات تعرضوا لها على الطرق أثناء فرارهم. وقد أفات إحدى هذه العائلات أن جنود الدعم السريع استولوا على مركبتهم وأنزلوا منها أفراد الأسرة، بما في ذلك سيدة مريضة كانوا يسعون إلى الوصول بها إلى مكان يسمح بمواصلة علاجها. للأسف توفيت هذه السيدة بعد وقت قصير من الاعتداء على الأسرة وإلقائها على قارعة الطريق.

هذه الجرائم تمثل تكراراً لأنماط من الجرائم تعهّد قائد الدعم السريع، محمد حمدان دقلو، مراراً بوقفها وحماية المدنيين منها. وكان آخر هذه التعهدات في أغسطس الماضي، عندما أصدر قراراً، لم يكن الأول، بتشكيل قوة خاصة لحماية المدنيين. إلا أن الواقع أظهر أن هذه التعهدات المتكررة كانت مجرد وعود جوفاء لا تجد طريقها إلى التنفيذ، ومن ناحية أخرى تؤكد الطبيعة المنفلتة لهذه القوات وضعف سيطرة قيادتها عليها.

في مواجهة هذه الأوضاع المتفاقمة، اتّبعت قيادة الجيش السوداني تكتيكات متكررة تزيد من مخاطر العنف على المدنيين بدلاً من توفير الحماية لهم. فقد دخل الجيش إلى بعض المناطق بعمليات استعراض احتفالية، قبل أن ينسحب منها تاركاً المواطنين، الذين تفاءلوا ببسط حمايته لهم، في مواجهة مباشرة وغير متكافئة مع قوات الدعم السريع. وعملية انضمام أبو عاقلة محمد أحمد كيكل، قائد قوات الدعم السريع بالجزيرة، الذي ينحدر من شرق الجزيرة، إلى الجيش السوداني في يوم 20 أكتوبر 2024 مثال بارز على هذه التكتيكات، إذ سعت القيادة العسكرية من خلالها إلى إعلان نصر زائف بدون خطة واضحة لحماية المدنيين من ردود الفعل الانتقامية، التي أدت إلى استهداف المواطنين على أساس قبلي وتهجيرهم قسرياً. وقد صاحب هذه الحملة الانتقامية، مثلما حدث في حالات عديدة سابقة، خطاب كراهية وتحريض على أساس قبلي.

إزاء هذه الفظائع اليومية ضد المدنيين في كل منطقة دخلتها قوات الدعم السريع، يدعو المرصد السوداني لحقوق الإنسان مدعي المحكمة الجنائية الدولية إلى توسيع تحقيقاته لتشمل الجرائم المرتكبة من قبل قوات الدعم السريع في مناطق الجزيرة والخرطوم ودارفور وكردفان، وكذلك الجرائم المرتكبة من قبل الجيش والمليشيات التي تعمل تحت إمرته وأجهزة أمنه واستخباراته. إن ما يحدث على الأرض يرقى إلى جرائم حرب وقد يشكّل جرائم ضد الإنسانية كونه يمارس بصورة واسعة وممنهجة، ويتطلب تحقيقاً دولياً واسع النطاق ومساءلة المتورطين وضمان عدم الإفلات من العقاب. كما ندعو لجنة تقصي الحقائق التي كونها مجلس حقوق الإنسان في يونيو من العام الماضي إلى مواصلة عملها بأقصى شمول ممكن. وندعو الأمم المتحدة إلى توفير الدعم المادي والفني لها بما يتسق وحجم الجرائم الجارية.

التوصيات

إلى قيادة قوات الدعم السريع

- على قوات الدعم السريع التوقف فوراً عن مهاجمة المدن والقرى الآمنة في شرق ولاية الجزيرة ، والاستهداف الممنهج للمدنيين والأعيان المدنية وممتلكات المواطنين، والكف فوراً عن كل أشكال السلب والنهب التي أصبحت سمة ملازمة لها.
- يجب فورا إيقاف كل اشكال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لكل المحتجزين لدي الدعم السريع.
- يجب التحقيق فوراً في جميع ادعاءات القتل غير القانوني والإعدام خارج نطاق القضاء والاغتصاب والتعذيب والاحتجاز غير القانوني في مختلف أنحاء البلد وإعلان نتائج التحقيق للرأي العام ومحاسبة المسؤولين عن ارتكابها أياً كان موقعهم.
- الانسحاب الفوري من كافة القرى والمدن التي اقتحمتها وإعادة نشر قواتها وتركيزها في أطراف المدن الكبرى بعيداً عن الأحياء السكنية والأعيان المدنية.

إلي قيادة الجيش السوداني

- إعادة تنظيم عملية التجنيد بما يتسق مع قواعد القانون الدولي وقانون القوات المسلحة، تحت لواء الجيش نفسه، وليس في شكل مليشيات صغيرة متفرقة لا تؤدي سوى إلى استهداف المدنيين أنفسهم فتحول الحق الشرعي في الدفاع عن النفس إلى مدخل للقتل وتفريغ القرى من سكانها. ويجب تمييز القوات المتقاتلة بزي محدّد لكي تتاح مراقبة قواعد الاشتباك أثناء المعارك وتفعيل مبدأ التمييز بين المدنيين والعسكريين.
- الوقف الفوري لكل عمليات القصف الجوي العشوائية التي راح ضحية لها المئات من المدنيين في كل أنحاء السودان بما في ذلك ولاية الجزيرة.

- الكف عن الاعتقالات والمحاكمات غير القانونية في مدن الشرق والشمال ضد السياسيين والناشطين الشباب والمواطنين الضعفاء، ويجب أن تلتزم عمليات القبض والتحري بالقانون بما في ذاك شروط الحجز وحق المتهم في المساعدة القانونية. من ناحية أخرى نؤكد أن ملاحقة ومضايقة العاملين في مجال الإغاثة لا يهدد حقوقهم الإنسانية فحسب، بل يهدد حقوق ضحايا الحرب في تلقي المساعدة الإنسانية.

إلي الامم المتحدة والمنظمات الدولية والوطنية

- نحث المنظمات الانسانية ووكالات الامم المتحدة المعنية بتقديم مساعدات إنسانية عاجلة لجميع المتضررين، خاصةً الجرحى والمصابين في الجزيرة عموما، وفي شرق الجزيرة على وجه الخصوص.
- الضغط الدولي على قوات الدعم السريع إجبارها على وقف الجرائم التي ترتكبها بحق المدنيين والخروج الفوري من المناطق المأهولة بالسكان. والبحث في وسائل خلاقة تستخدم التكنولوجيا لحماية المدنيين، بما في ذلك دعوة مقدمي خدمات الانترنت عبر الأقمار الصناعية لتوفير الخدمة في المناطق التي ظلت تعاني من غياب شبكات الاتصال لشهور طويلة.
- ندعو الأمم المتحدة إلى توفير الدعم المادي والفني للجنة تقصي الحقائق التي كونها مجلس حقوق الإنسان بما يتسق وحجم الجرائم الجارية.

إلي بعثة تقصى الحقائق، والخبير المستقل المعنى بحقوق الانسان في السودان

- مواصلة عمل البعثة بأقصى شمول ممكن وسرعة التحقيق في الجرائم المرتكبة في شرق الجزيرة، وبقية المناطق والسعي لتحديد المسؤولين عن الانتهاكات بغرض المساءلة المحاسبة.

للتواصل معنا عبر البريد الإلكتروني: info@suhrm.org
زور موقعنا :https://www.suhrm.org/
تابعنا عبر حسابنا على تويتر (إكس) https://x.com/suhrm_org
او تابعنا عبر صفحتنا على الفيس بوك :https://www.facebook.com/profile.php?id=100083101428276